



٢٥ يونيو ٢٠٢٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

يرجى توجيه السؤال التالي إلى السيد/ وزير العدل ووزير الدولة لشئون الإسكان المحترم

(نص السؤال)

في الوقت الذي تنص فيه المادة 26 من الدستور على :

" الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة .

ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون .

وفي الوقت الذي تنص فيه المادة 41 من الدستور :

لكل كويتي الحق في العمل و في اختيار نوعه .

والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام ، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه .

وفي الوقت التي تتضمن فيه العديد من القوانين المعمول بها الحث على توفير فرص عمل للكويتيين وتدريبهم وتأهيلهم ، ربما لازالت بعض الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة ، مستمرة بوضع مختلف العراقيل أمام توظيف الكويتيين لديها وتمتنع عن توظيفهم على الرغم من كونهم مؤهلين وربما مدربين لطبيعة أعمال جميع الجهات السالف ذكرها، وتستعين في الوقت ذاته بموظفين غير كويتيين ربما يكونون أقل صلاحية وتأهيلاً من الكويتيين كل ذلك بحجج وتبريرات واهيه .



والتزاماً بأحكام الدستور، ورغبة في وضع حد لمعاناة من ينتظر فرص العمل من الكويتيين التي استمرت لفترات الحقت الأذى بهم وبأسرهم ، ورغبة في متابعة أوضاعهم ، يرجى موافاتي بكشف مبينة فيه أعداد الموظفين غير الكويتيين وجنسياتهم وتخصصاتهم العاملين في وزارتك والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وأي جهة خارجية تابعة لكم مع بيان الراتب الإجمالي الشهري وأي مكافآت صرفت لكل منهم للسنوات المالية 2021/2020 ، 2022/2021 ، 2023/2022 ، وبما في ذلك أيضاً من يعملون لدى وزارتك أو أي جهة من الجهات التابعة لكم عن طريق التعاقد مع أي طرف يقوم بتزويدهم بهؤلاء الموظفين غير الكويتيين وأعدادهم وجنسياتهم والراتب الشهري لكل منهم وتخصصاتهم.

مع خالص التحية،،،،

أحمد عبدالعزيز السعدون